

تمييز الإرهاب من نشاط الكفاح المسلح واعمال المقاومة

تمهيد

كثيراً ما يخلط مفهوم الارهاب بأنشطة حركات التحرر مما يستلزم التمييز بينهما احتراماً للأنشطة التي تساهم في تقرير مصير الشعوب واستقلالها وعدم السماح للدول والأنظمة المستعمرة ان تتذرع بمواجهة الارهاب في القضاء على هذه الحركات وابدائها.

والتاريخ حافل بالمجازر التي نفذتها الدول الاستعمارية وراح ضحيتها الاف المقاومين ونشطاء حركات التحرر. فقد تميزت الفترة التي صاحبت الحرب العالمية الثانية بانتشار حركات المقاومة لمواجهة الاحتلال النازي لاسيما في فرنسا. ففي عام ١٩٣٩ واستناداً لاحكام محكمة لاهاي لم يتمتع بصفة المحاربين غير حركات المقاومة المنظمة واستغلت المانيا النازية هذه الثغرة وأعتبرت افراد المقاومة ارابيين واعدمت كل من وقع في قبضتها. هذا وتبدوا مشكلة التمييز عسيرة في بعض المواقف تجاه حركات التحرر والمقاومة فالذين يؤيدون هذه الحركات يرون أن انشطتها كافة لاسيما تلك التي تتسم بالعنف تعد وسيلة مشروعة لانزاع حقوق الشعوب ونيل مطالبها. بينما يرى الجانب الاخر ان أنشطة هذه الحركات حتى تلك التي لاتتسم بالعنف غير مشروعة واعمالاً ارامية. ازاء ذلك نجد ان من المناسب البحث في مفهوم حركات التحرر أو المقاومة.

مفهوم حركات التحرر الوطني

من الصعب وضع تعريف جامع لمفهوم حركات التحرر الوطني غير ان بعض الفقهاء سعى في هذا المجال فقد ذهب الدكتور صلاح الدين عامر الى القول بأن اعمال المقاومة الشعبية المسلحة ((عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير افراد القوات المسلحة النظامية دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى اجنبية سواء كانت تلك العناصر تعمل في اطار تنظيم يخضع لاشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية أو كانت تعمل بناءً على مبادرتها الخاصة سواء باشرت هذا النشاط فوق الاقليم الوطني أو من قواعد خارج هذا الاقليم)) .

غير ان من الفقهاء من وضع عناصر معينة مميزة لحركات التحرر الوطني من غيرها من الحركات الانفصالية او الإرهابية ،ومن هذه العناصر:

١- ان الهدف من حركات التحرير الوطني هو تحقيق التحرر.

٢- وجود الاراضي الداخلية او الخارجية التي تسمح للحركات ان تباشر عملياتها العسكرية بمعنى ان توجد مناطق محررة تقيم عليها مؤسساتها الادارية والتعليمية والعسكرية.

٣- ان يتعاطف الشعب مع حركات التحرير والمقاومة وتلقى دعما وتأييدا واسعا من المواطنين.

٤- يجب ان تتسم اهداف حركات التحرير بدافع وطني يتجاوب ويتلائم مع المصلحة الوطنية العليا وهو ما يميز حركات التحرير عن الاعمال التي تستهدف مصلحة خاصة لبعض الفئات من المواطنين أو تناقض أو تناحر للسيطرة على السلطة أو فرض فلسفة معينة. أو الحرب من اجل انفصال اقليم معين أو جزء من الدولة ،ومن الجدير بالذكر ان القانون الدولي يبيح لرجال المقاومة اللجوء الى كل الوسائل الممكنة لانهاك قوات الاحتلال ومنها بطبيعة الحال الحق في استخدام العنف كما يمكن ان تكون المقاومة مدنية لاعسكرية.

الاعتراف الدولي بشرعية أنشطة حركات التحرير

أن المقاومة الشعبية للاحتلال ظاهرة حفل بها التاريخ وميزة تتباها بها الشعوب العريقة. وقد احترم المجتمع الدولي هذا الحق في اكثر من مناسبة. فقد اكدت اتفاقية لاهاي وجوب معاملة اعضاء حركات المقاومة المنظمة كأسرى حرب في حال اعتقالهم.

وفي الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها المرقم ٢٦٧٢ والذي شجب انكار حق تقرير المصير، ولاسيما على شعبي جنوب افريقيا وفلسطين ((.

وقد تضمن هذا القرار لأول مرة احترام شرعية كفاح شعوب الازحة تحت الهيمنة الكولونيالية والاجنبية، والمعترف بحقها في تقرير لاسترداد هذا الحق باي وسيلة في حوزتها في التاسع من كانون الاول اكدت الجمعية العامة للامم المتحدة على وجوب معاملة المشاركين في حركات المقاومة

كأسرى حرب عند القاء القبض عليهم، وفقاً لمبادئ اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف
١٩٤٩.

كما اكتسب هذا الاعتراف بعداً جديداً عندما دعت الجمعية العامة في قرارها المرقم ٢٧٨٧ عام
١٩٧١ جميع الدول المخلصه لمثل الحرية والسلام ان تقدم الى هذه الشعوب جميع مساعداتها
السياسية والمعنوية والمادية.

وفي الثامن عشر من كانون الاول عام ١٩٨٣ اعتبرت الجمعية العامة النزاعات المسلحة التي
تتطوي على كفاح تشنه الشعوب على الهيمنة الاستعمارية والانظمة العنصرية ((نزاعات مسلحة
دولية)) ضمن الاطار الذي تحدده اتفاقيات جنيف، وبالتالي ينطبق وصف المتحاربين وفقاً لهذه
الاتفاقيات على الافراد المشاركين في النضال المسلح ضد الهيمنة.

ازاء ذلك ايد المجتمع الدولي هذا الاتجاه ولاقى ترحيباً في مختلف الدول بحكم انه الواجب ومن
الدول التي ايدته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد نصت الأخيرة في تشريعاتها على
ثورات الهروب أو انتفاضات الحروب WarRebellions فقد ورد في المادة العاشرة من قانون
الحرب البرية الامريكية ((ليس لمحارب الحق في ان يعلن انه سيعامل كل من يقبض عليه ضمن
القوات المسلحة لجماعات الشعب التائر في وجه العدو معاملة الشريك في عصاة لصوص أو معاملة
اللعن المسلح)) .

انواع الكفاح المسلح

ميز فقهاء القانون الدولي بين ثلاثة انواع من النزاعات المسلحة: النزاعات المسلحة الداخلية والنزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية:

أولاً“ النزاعات المسلحة الداخلية

يقصد بهذا النوع من النزاعات الحروب الاهلية. وقد نصت المادة الرابعة الفقرة الثانية من البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والمتعلق بضحايا النزاعات غير الدولية الواقعة بين القوات المسلحة التابعة لدولة ما وقوات مسلحة منشقة عنها، أو جماعات نظامية تحت قيادة مسؤولة عن جزء من لاقليم، على منع اعمال الارهاب ضد الذين لايشركون مباشرة في العمليات العدائية.

وقد عد القانون الدولي المشتركين في مثل هذه النزاعات محاربين ينطبق عليهم وصف اسرى حرب غير انه اعتبر الاعمال التي يمارسها احد الطرفين ضد الاشخاص الذين لايشتركون مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في العمليات الحربية اعمالاً ارهابية.

ثانياً“ النزاعات الدولية المسلحة

يقصد بالنزاع الدولي المسلح الحرب التي تدلح بين دولتين مستقلتين وجيشيين نظاميين وتخضع الحرب الى قانون أو اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وهنا تظهر الاعمال الارهابية في ثلاثة صور:

١- جرائم الحرب

٢- جرائم ضد الانسانية

٣- جريمة ابادة الجنس البشري

ويظهر الارهاب في هذه الجرائم من خلال لجوء العسكريين الى العنف المسلح غير المشروع وخرق

قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية المدنيين أو تلك النصوص المتعلقة بحماية المنشآت الثقافية من التدمير والاتلاف والسرقة وحماية المنشآت التي تحوي قوى خطيرة كالسدود والجسور والمحطات النووية الوارد النص عليها في المادة ٤٦ من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والنصوص المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب وعدم تعذيبهم الواردة في المادة ١٢ من الاتفاقية الأولى والثانية لعام ١٩٤٩.

ثالثاً "النزاعات المسلحة غير الدولية"

يقصد بهذه الفئة من النزاعات تلك التي تقوم عادة بين جيش نظامي أو أكثر في مواجهة حركات التحرر وطني أو حركات ثورية خارج إقليم دولتها أو داخله. وهنا تكون حركات التحرر تحت حماية وسلطات القانون الدولي ويسري عليها ما يسري على النزاعات المسلحة من احكام شريطة التقيد باحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية. وهنا لا بد من القول بأن القواعد التقليدية لقانون الحرب كانت تميز بين فئتين من الناس المحاربين الذين تتكون منهم القوات المسلحة، وغير المحاربين الذين يمثلون السكان المدنيين واثير النقاش حول السكان المدنيين وما اذا كان يمكن الاعتراف لهم بصفة المحاربين. عالج القانون الدولي هذه لمسألة من خلال تقسيم هؤلاء الى فئتين:

الأولى / تتعلق بهبة الشعب في وجه العدو بناء على دعوة حكومتهم وانضمامهم الى التنظيمات العسكرية النظامية التي تشبها الدولة للدفاع عن الوطن أو انضمامهم طوعاً بناء على شعوره الوطني وحملهم للسلاح للتصدي للغازي.

والثانية / تتعلق بفصائل المتطوعين أو قوات التحرير وهي التي تتكون من افراد يشتركون طوعاً في العمليات الحربية دون ان يكونوا من وحدات الجيش النظامي وفيما يلي نبين وجهة نظر الوثائق والاتفاقيات والمواثيق لهاتين الفئتين المقاومتين.

اعترفت المادة الثانية من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي بصفة المحرّبين لسكان المدنيين الذين يندفعون في مقاومة المعتدي دون ان يكون لهم الوقت في تنظيم صفوفهم. وعرفت الشعب القائم أو المنتفض في وجه العدو ((مجموعة المواطنين من سكان الاراضي المحتلة الذين يحملون السلاح ويتقدمون لقتال العدو، سواء كان ذلك بأمر من حكومتهم أو بدافع من

وطنيتهم أو واجبهم)) . ومن ثم اعترت هذه لاتفاقية هؤلاء المواطنين من قبيل القوات النظامية تنطبق عليهم صفة المحاربين شريطة ان يتوافر فيهم شرطين:

١. حمل السلاح علناً

ب. التقيد بقوانين الحرب واعرافها

أما فيما يتعلق بالمشيات والمتطوعين من قوات التحرير فقد عالجت امرهم المادة الاولى من اللائحة الملحقة بالاتفاقية الرابعة للعام ١٩٠٧ والتي تمنح افراد هذه المشيات صفة المحارب النظامي، اذا توافرت فية الشروط الاربعة التالية:

١. ان يكونوا تحت أمره شخص مسؤول.

ب. ان يحملوا علامه مميزة ثابتة يمكن تبينها عن بعد.

ج. ان يحملوا السلاح علناً

د. ان يراعوا في عملياتهم قوانين الحرب واعرافها.

٢- اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩

اصرت الدول الاستعمارية عند وضع هذه الاتفاقيات على ايراد عبارة حركات المقاومة المنظمة بغية تضيق الخناق على الثورات المسلحة ضد سلطات الاحتلال وقد اكدت المادة ٤٤ من البروتوكول

الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف ١٩٤٩ على ضرورة توافر شرطي وضع إشارة مميزة وحمل السلاح علناً للاستفادة مما يقره القانون الدولي من حماية.

ولا يخفى ما في هذه الشروط من اجحاف بحق المقاومة والتي يتسم نشاطها غالباً بالسرية كما ان حمل السلاح علناً لم يعد امراً معقولاً في عمليات الحروب الحديثة.

لذلك وجد الكثيرون ان الشرطين المتعلقين بالإشارة المميز وحمل السلاح علناً لم يعد يشكلان قيدين واجبي الاحترام وقد تهمت المحاكم المنشأة بعد الحرب العالمية الثانية هذه الصعوبات فأخذت موقفاً ليناً تجاه حركات المقاومة التي لم تلتزم كلياً بهذه الشروط.

الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب

إن الحديث عن الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي نظرة تحليلية يستدعي بالضرورة بداية التمييز ما بين المقاومة وما بين الإرهاب نظراً للتضارب الحاصل في تعريف هذين المفهومين.

فبعد الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م تجرت موجة عارمة من الإرهاب الدولي لم تقتصر على استهداف الدول الغربية بل تعدتها لتطال أيضاً الدول العربية والإسلامية بحيث بات من الممكن القول إن هناك عوالة للإرهاب أسوأ بالعوالة الاقتصادية التي ظهرت ملامحها في بداية التسعينات مع سقوط جدار برلين وتفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي وتقهقر الايديولوجية الاشتراكية بالمفهوم الشيوعي.

وظن الإرهابيون الأصوليون أنهم عبر اللجوء إلى العنف والتدمير والقتل والتفجير إنما يؤرخون لمرحلة جديدة من الصراع الدولي حيث اعتبروا أن القوى الرأسمالية تقف في خندق ويقف في مواجهتها في الخندق المقابل دعاة الإسلام من الذين فسروا تعاليم وشرائع هذا الدين الحنيف بما يخدم توجهاتهم وتطلعاتهم وبما يحقق مآربهم وغايتهم الذاتية.

ولقد سمح هؤلاء لأنفسهم أن يصنفوا دول العالم كما يشاؤون ما بين عدو وصديق وعمدوا عبر

بياناتهم وأطروحاتهم الأيديولوجية وأنشطتهم الإعلامية إلى تكريس هذا التصنيف مستهدفين من وراء ذلك التأثير على العامة من المسلمين ممن يملكون ثقافة دينية محدودة.

دلالة ما يعيشه الإرهابيون من ضياع وتششت في الفكر والعقيدة

وللدلالة علي ما يعيش هؤلاء الإرهابيون من ضياع وتششت في الفكر والعقيدة فقد رفعوا شعارات غير متناسقة ولا متوافقة ولا تحمل في طياتها أي نضج ديني أو سياسي أو اجتماعي بدليل أنهم تارة كانوا يحاربون الغرب لأنه مسيحي كافر وتارة لأنه يعادي المسلمين ويستأثر بمصالحهم.

وتارة كانوا يرفعون شعارات تدعو إلى تطهير العالم الإسلامي من الأجانب وتارة يميزون ما بين غربي من أهل الكتاب وما بين غربي ملحد.

وهذه التصنيفات طالت أيضاً الدول العربية والإسلامية علماً أن هذه القوى الإرهابية التي تتستر بالإسلام لم تقم بأي هجوم على أشخاص أو مصالح صهيونية ولم توظف أدنى ما تملك من طاقات وإمكانيات للدفاع عن الأقصى الشريف الذي تنتهك يومياً حرمانه.

بل جل ما فعلته أنها خططت لتقتحم بواسطة الطائرات المدنية برجى مركز التجارة العالمية في نيويورك فقتلت آلاف الأبرياء ومن ثم عمدت بدءاً من منتصف التسعينات وحتى أمس القريب من العام إلى تفجير مساكن أهله في الخبر ومجمع المحيا في الرياض وحي شعبي في تركيا وحي مليء بالمطاعم في إحدى مدن المملكة المغربية وقطارات مليئة بالمواطنين في أسبانيا وفندق الماريوت في ماليزيا وخطف السياح على يد جماعة أبو سياف في الفلبين وفي اليمن.

استغلال القوى الإرهابية الحالة الاقتصادية المزرية لبعض الدول الإفريقية

واستغلت القوى الإرهابية الحالة الاقتصادية المزرية لبعض الدول الإفريقية فأقامت فيها خلايا إرهابية عمدت إلى مهاجمة السفارات الأجنبية ليس نتيجة فتاعة أيديولوجية بل لقاء الأموال الهائلة التي دُفعت.

وهذه الموجة هي نفسها التي عانت منها مصر والجزائر والسودان وحتى لبنان وسورية في فترة الثمانيات.

وكان من المفترض أن تشكل هذه التطورات حالة قصوى من الاستنفار على المستوى الدولي ولكن بقيت الدول العظمى متخلفة عن مواكبة هذه التحديات بدليل أن الولايات المتحدة الأمريكية أفضلت بسبب حسابات ضيقة المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافته مصر في التسعينات في شرم الشيخ.

ورغم الدعوات المتكررة التي صدرت من معظم العواصم العالمية ورغم أن الإرهاب بات يهدد كل القوى الكونية دون استثناء فإن أي مؤتمر جدي لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي لم ينجح في الإلتزام لأن عواصم صناعة القرار في العالم أغرقت نفسها عن عمد في لعبة المفاهيم بحيث مزجت ما بين المقاومة وما بين الإرهاب رغم أن الفارق بينهما واضح ولا يحتاج لكثير من الدلائل أو من البراهين.

التمييز بين الكفاح المسلح لحركات التحرير الوطني والإرهاب الدولي

فلقد أكدت قرارات الجمعية العامة وأعمال اللجنة الخاصة المعنية بالإرهاب على شرعية الكفاح المسلح لحركات التحرير الوطني وقد تم تدعيم هذا المبدأ القانوني والتمييز بينه وبين الإرهاب الدولي في الاتفاقيات الدولية فقد اعتبرت الاتفاقية الدولية المناهضة لأخذ الرهائن التي أقرتها الأمم المتحدة في ديسمبر م أن أي شخص يقبل على شخص آخر الرهينة ويحتجزه ويهدد بقتله أو إيذائه أو استمرار احتجاجه من أجل إكراه طرف ثالث سواء أكان دولة أو منظمة دولية حكومية أو شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو مجموعة من الأشخاص على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة يرتكب جريمة أخذ الرهائن بالمعنى الوارد في هذه الاتفاقية.

انطلاقاً من هذا يتضح أن الأمم المتحدة لم تحرز أي تقدم نحو تعريف الإرهاب الدولي أو التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية مواجهة الأعمال الإرهابية ومكافحتها فقد تضمنت قرارات الجمعية العامة

لألم المتحدة ذات الصلة عبارات عامة لا يمكن بموجبها التوصل إلى صيغة مشتركة لتوحيد الإجراءات التي يجب اتخاذها في مواجهة الإرهاب ولعل ذلك يرجع إلى التباين الشديد في وجهات نظر الدول فيما يتعلق بالجوانب القانونية للإرهاب الدولي وعدم اتفاقها على العناصر المكونة لتلك الجريمة.

هناك إذاً انقسام عميق في المجتمع الدولي حول تعريف الإرهاب الدولي فعلى الرغم من أن الأفعال الإرهابية تشمل تهديداً للأمن وسلامة واستقرار المجتمع الدولي واستنزافاً خطيراً للمشاعر الإنسانية والضمير العالمي وعاملاً من عوامل التوتر في العلاقات الدولية مما يجعل من الضروري اعتبار هذه الأفعال بمثابة جرائم دولية ضد أمن وسلامة البشرية إلا أنه ما زال هناك تباين شديد في وجهات النظر بين أعضاء المجتمع الدولي حول تعريف المقصود بمصطلح الإرهاب الدولي.

إلا أنه مع ذلك يمكن تصنيف دوافع الإرهاب الدولي وأسبابه إلى اتجاهات رئيسية أهمها الدوافع السياسية والاقتصادية والإعلامية.

ما يعتمد عليه الإرهاب في تحقيق أهدافه

وغالباً ما يعتمد الإرهاب في تحقيق أهدافه على عنصر هام وهو نشر الأفكار التي يعمل من أجلها وطرحها أمام الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية للحصول على دعمها وتأييدها لقضيته.

أما عن تحديد المسؤولية عن أعمال الإرهاب الدولي فإن النظام القانوني الدولي يتكون من مجموعة من القواعد والمبادئ القانونية التي تحدد حقوق وواجبات الدول وتنظم سلوكها.

المواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب

أما عن المواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب فمنذ بداية القرن العشرين انشغل العالم بإعداد المواثيق لمكافحة الإرهاب وصاغ الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب كما صاغ بهذا الصدد عدة اتفاقيات أبرزها اتفاقية جنيف لمنع ومعاينة الإرهاب لعام م.

وتتميز اتفاقية جنيف بأنها تتناول بالتحديد مجموعة الأفعال المكونة للإرهاب والتي تشكل جرائم

معاقب عليها طبقاً لنصوصها كما توضح الاتفاقية هذه الجريمة والتدابير الوقائية والإجراءات الجنائية لمنع الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه.

ولم تدخل اتفاقية جنيف حيز التنفيذ بسبب عدم التصديق عليها من جانب الدول الموقعة ولم يصدق عليها إلا دولة واحدة هي الهند ومع ذلك فالاتفاقية تعد أول محاولة جادة لمعالجة ظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي.

ثم هناك الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لعام والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن الموقعة في نيويورك في ديسمبر م.

وهناك أيضاً الاتفاقية المتعلقة بقمع التدخل غير المشروع في خدمات الطيران المدني الدولي بعد أن تزايدت أعمال العنف ضد الطيران المدني منذ العام م.

التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب

وفيما يتعلق بالتعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب فقد جاء التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في إطار إدراك العديد من الدول العربية لأهمية مواجهة هذه الظاهرة بشكل جماعي وأن المواجهة الفردية لن تكون ذات أثر فعال وقد بدأت ملامح هذا التعاون في الظهور خلال عام م ثم تدعم هذا التوجه خلال العام التالي وتعمق واتخذ أبعاداً جديدة أكثر فعالية خلال عامي م ويتخذ التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب أكثر من مستوى وزراء الداخلية ووزراء الإعلام ووزراء العدل.

وفي نهاية المطاف يمكن القول إن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة الذي عقد بالقاهرة في إبريل م يعد من أهم التجمعات الدولية التي شهدت تحركاً سعودياً وعربياً للتصدي لقضية الإرهاب فقد نجح العرب خلال هذا المؤتمر في تدويل الاهتمام بقضية الإرهاب وكللت جهودهم الرامية إلى جعل الإرهاب أحد أنواع الجريمة المنظمة بالنجاح.

وهذا بحد ذاته لا يكفي إذ المطلوب أن تتضافر اليوم الجهود الدولية لصياغة طريقة بشأن كيفية مكافحة الإرهاب والحد من شيوعه والسعي جدياً إلى اقتلعه من جذوره.

الأرهاب قانوناً

١. أن ظاهرة الإرهاب. كما رأينا فيما سبق ، أخذت تشمل المجتمع الدولي كله. والفعل الإرهابي الواحد يمكن أن يشارك في تنفيذه أشخاص من جنسية معينة أو جنسيات متعددة ومختلفة بينما يكون ضحاياه من دول أخرى ، أما مكان ارتكابه فقد يكون إقليم دولة ثالثة (أو عدة دول). فحوادث اختطاف الطائرات واحتجاز ركابها كرهائن وهم ينتمون إلى جنسيات مختلفة ، تمتد آثار فعلها إلى عدة دول ويترتب على ذلك آثار قانونية محلية ودولية. وادى انتشار ظاهرة الإرهاب في المجتمع الدولي كله ، واستحضر الأفعال الإرهابية وتنفيذها في دول مختلفة إلى شيوع مصطلح (الإرهاب الدولي International terrorism). أن تحديد الإرهاب الدولي أكثر صعوبة من تحديد مفهوم الإرهاب العادي. فالتعريف هو ظاهرة مشتركة بين أفعال الإرهاب الدولي وبين الأنشطة التي تمارسها حركات التحرر الوطني وحركات التحرر من الاحتلال الأجنبي ومناهضة العنصرية. ورغم أن تلك الأفعال وهذه الأنشطة ليست من طبيعة واحدة ، إلا أن الكثير من الطروحات ، خاصة الغربية ، لتمييز بين هذين النوعين ، مما يؤدي إلى خلط في ممارستها في دوافع كل منها ، وبالتالي تؤدي إلى تباين على موقف متميز حيال كل منهما. وعليه لابد من دراسة مفهوم الإرهاب الدولي في جوانبه السياسية والاجتماعية والقانونية بهدف تحديد المفهوم الدقيق للإرهاب الدولي تمييزه عن غيره من النشاطات الأخرى التي تشترك معه في بعض المظاهر ، إلا أنها تختلف عنه في الأهداف ، وفي بعض الوسائل والنتائج ، وخاصة وأن مفهوم الإرهاب سواء الداخلي والخارجي ظل عصبياً عن التعريف من قبل المنظمة الدولية ، بسبب تدخل الولايات المتحدة التي تصر على تحريم جميع أنواع الإرهاب مهما كانت ومن أية جهة يصدر ، وبغض النظر عن الهدف التي تكمن وراءه.

٢. الإرهاب الدولي في التشريعات الدولية والإقليمية

يعتبر الإرهاب الدولي جريمة من الجرائم الدولية. والجرائم الدولية في ظل القانون الدولي

هي جرائم يحق لكل دولة أن تمارس إزائها اختصاصاً جنائياً بغض النظر عن جنسية مرتكبيها أو ضحيتها أو مكان ارتكابها. وهناك عدد من الاتفاقات الدولية التي تلزم أطرافها من الدول بممارسة هذا الاختصاص مثل اتفاق طوكيو ١٩٦٣ الخاص بالجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات ، واتفاق لاهاي ١٩٧٠ لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، واتفاق مونتريال ١٩١٧ لقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران ، والاتفاق الدولي لمناهضة ارتهان الأشخاص ١٩٧٩. ويعد الإرهاب في الفقه الدولي ، هو كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة ، مخالف لأحكام القانون الدولي ، وعليه يعد الفعل إرهاباً دولياً وجريمة ، سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة (٤). ويعود اهتمام المجتمع الدولي بمشكلة الإرهاب إلى عام ١٩٣٤ حين تقدمت فرنسا بطلب إلى سكرتير عصبة الأمم ، ودعت فيه إلى اتفاق دولي لمعاقبة الجرائم التي ترتكب بغرض الإرهاب السياسي أثر مقتل الملك الكسندر الأول ملك يوغسلافيا ومعه وزير خارجية فرنسا (لوس باروتو) في ٢٠ ١٩٣٤ ، وفر الجناة إلى إيطاليا ورفضت الأخيرة تسليمهم بحجة أنهما ارتكبا جريمة سياسية. ووضعت اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم لدراسة قواعد القانون الدولي المتعلقة بالعقاب عن النشاط الإرهابي في عام ١٩٣٥ مشروع معاهدة للعقاب عن الإرهاب. وعقدت اتفاقية عام ١٩٣٧ حرمت الإرهاب ونصت أن الأفعال الإرهابية تشمل الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة عندما تكون هدفها أحداث رعب لدى أشخاص أو جماعات معينة أو لدى الجمهور.. وتشمل الأفعال العمدية الموجهة إلى حياة رؤساء الدول وسلامتهم.. والأفعال الموجهة ضد دولة وسلامتها.. والأفعال الموجهة ضد الأشخاص القائمين بوظائف أو خدمات عامة ، كما تشمل التخريب العمدي وإلحاق الضرر بالأموال العامة. إذ يتوفر فيها شرط الركن المادي للإرهاب . وحرمت اتفاقية جنيف حيافة الأسلحة والذخائر والمفرقات وتداولها بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم سواء تم الفعل أم لمجرد التخطيط واعتبارها من الأعمال الإرهابية ضد الدولة، في حين أغفلت الاتفاقية الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدول ضد الأفراد والجماعات. كما أنها عدت الكفاح المسلح ضد الأنظمة العنصرية والاستبدادية والاستعمار من أعمال الإرهاب. وإدراج موضوع الإرهاب في مناقشات الأمم المتحدة بطلب من أمريكا والكيان الصهيوني أثر عملية (ميونيخ) الفدائية ضد الوفد الأولمبي الصهيوني في ألمانيا عام ١٩٧٢ وذلك في الدورة السابعة

والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة وقد كان موقف القانون الدولي من الإرهاب منذ ذلك الحين كما يأتي:

أ. أدانت اللجنة القانونية في الأمم المتحدة الإرهاب بعد مناقشات حادة ، وعرضت مجموعة الدول العربية والدول النامية والاشتراكية ضرورة تحديد مفهوم الإرهاب قبل التعرض إلى مواجهته ، واستبعدت هذه الدول صفة الإرهاب من أعمال الكفاح المسلح الذي تخوضه حركات التحرر الوطني من أجل الاستقلال لأنه يقع ضمن مواثيق المنظمة الدولية ، فيما أصرت الدول الغربية على أن يشمل مفهوم الإرهاب أعمال حركات التحرر وأعتبرها نموذجاً للعمل الإرهابي إرضاءً للموقفين الأميركي والصهيوني.

ب- عملت الدول الغربية على اقتراح اتفاقيات ومعاهدات دولية لمقاومة الإرهاب وأعتبرت كل أشكال وأنواع ما عدته من الإرهاب مخالفا للقوانين والأعراف والقواعد التي تحكم المجتمع والحياة الجماعية وبنال من القيم الإنسانية. وبتأثير هذه الدول أعدت الأمم المتحدة أكثر من (١١) اتفاقية دولية خاصة بمقاومة الإرهاب أو الحد منه.

ج. طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطراس غالي فكرة التعاون الدولي والإقليمي في الجوانب الفنية في مكافحة الإرهاب بالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها من قبل الدول وتجاوز الصعوبات الفنية التي تعترض تعاون الدول في هذا المجال وتوسيع نطاق الاتفاقيات الملزمة قانوناً بحجة أن بعض الدول تتردد في التنفيذ والتعاون لأسباب تتعلق بالأمن القومي ، ويرى أن اختلاف القوانين في الدول يعترض تنفيذ مكافحة الإرهاب ، فبعض القوانين تمنح الإرهابيين وضع لاجئ سياسي ، وبعضها لا يسمح بتسليمهم. ألا أن فكرة غالي اهتمت بإيجاد آلية عملية لتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالإرهاب ، ولم يعر أيديولوجيات من يقومون بالإرهاب ولا أهدافهم ودوافعهم المتعددة وضرورة المكافحة.

د. بعد الهجمات على الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١ وبتأثير وضغط من الولايات المتحدة أوعزت الأمم المتحدة للجنة القانونية بتشريع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب ، وعلى الرغم

من كل ذلك فقد جرت مناقشات حادة واختلفت الآراء من جديد حول تحديد مفهوم الإرهاب من الناحية القانونية ، ولم تستطع الولايات المتحدة والدول الغربية فرض مفهومها الشامل للإرهاب وأدانتها بغض النظر عن أهدافه وطبيعة المركز القانوني للقائمين بالإرهاب، وأكتفى مجلس الأمن بإصدار القرار ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة.

هـ. أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ندوا بالإرهاب وعدوه من الجرائم الدولية وعلى المستوى الاقليمي وضعت اتفاقية (أوربا) لقمع الإرهاب في ٢٧ك٢ ١٩٧٧ ضمن إطار الأتحاد الأوربي ، وكذلك ضمن إطار المؤتمر الإسلامي الذي أدان الإرهاب في مؤتمر القمة الإسلامي التاسع، على المستوى العربي اتفق وزراء الداخلية العرب في الاجتماع الثالث عشر للمجلس في ك٢ ١٩٩٦ على مشروع (الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب) وهو يناقش سنوياً في أجمع وزراء الإعلام ومجلس وزراء الداخلية العربي وضع الاتفاقيات والقوانين لمنع الإرهاب

و. مما سبق ذكره ، نجد أنه لا خلاف بين الأسرة الدولية على اعتبار الإرهاب الدولي بكل أشكاله جريمة مدانة قانوناً وأخلاقاً ، وأن القرارات الدولية والاتفاقات والمعاهدات المعقودة بهذا الصدد تتفق مع ذلك. ألا أن المشكلة تكمن في عدم الاتفاق ضمن إطار القانون الدولي على تحديد دقيق لمعنى الإرهاب ، وبالتالي ما هي الأعمال المشمولة بالإرهاب الدولي عن غيرها ، وبضوء عدم وجود حدود معنية للتمييز بين مفهوم الأعمال المشمولة بالإرهاب عن غيرها ووقع ذلك ضمن التعبيرات القانونية لهذه الدولة أو تلك ، خاصة بين الدولة الغربية التي تنظر إلى الأعمال الإرهابية بنتائجها النهائية بغض النظر عن أي شئٍ آخر ، في حين ترى دول العالم الثالث خاصة ، ضرورة النظر إلى الأهداف والدوافع لتمييز الأعمال المشروعة المقترنة بالعنف عن الأعمال الإرهابية وعند ذلك يكون لكل دولة أن تعرف التزاماتها الحققة تجاه القانون الدولي بما يتعلق بمكافحة الإرهاب والمساهمة في الجهود الدولية لمقاومته بعيداً عن وسائل الضغط التي تمارسها دولاً كبرى لفرض وجهات نظر منتقاة في هذا الموضوع.

الإرهاب في التشريعات الوطنية

٣. ظهرت اتجاهات فقهية وتصرفات متناقضة في التشريعات الوطنية لبعض دول العالم وفي الاتجاهات التي تسعى الدول ، وخاصة الولايات المتحدة ، إلى بلورتها في المعاهدات الدولية. وبعيداً عن الخوض في التفاصيل القانونية نقول أنه سادت ثلاثة اتجاهات رئيسية لتعريف مفهوم الإرهاب ، هي :

أ. الأتجاه الأول يستبعد محاولة تعريف الإرهاب كونها غير مجدية ولا تغير من مضمون النظرة إلى الإرهاب ، لأنه صورة مستقرة في الأذهان ولا تحتاج إلى شرح مفصل لمعرفة مضمونه أو التوصيل إلى تعريف دقيق ومجرد له. والرد على هذا الاتجاه يقول أن تعبير الإرهاب غامض وغير مستقر ويمكن أن تتصل به كثير من المعاني المختلفة.

ولا يمكن عدم البحث في تعريف مشكلة حيوية كالإرهاب لمجرد أنها بالغة الصعوبة. تبنت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية موقفاً يرى هذا الاتجاه وبينت أن في تعريف الإرهاب (مضیعة للوقت) (١٣) . ويرون أن صياغة تعريف مجرد وموقف موضوعي لمفهوم الإرهاب ليس ضرورياً لتحديد أو منع أفعال الإرهاب ، وأن من الضروري والأفضل تبني أسلوب عملي في شكل اتفاقيات متعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع الجرائم الإرهابية وسد كل الثغرات المتبقية في هذه الظاهرة. والتعبير العملي لهذا الاتجاه ما تسمى «الحرب ضد الإرهاب» التي تقودها الولايات المتحدة اليوم في أفغانستان وتحاول نشرها في أجزاء أخرى من العالم ضد حركات ودول.

ب. الإتجاه الثاني. يركز هذا الإتجاه على تعريفه للإرهاب على وصف الأفعال المادية التي يمكن أن يطلق عليها مصطلح «الإرهاب» بصرف النظر عن فاعليها بقصد التخلص من اختلاف وجهات النظر بالنسبة إلى الفعل. وهذا الاتجاه يحاول أن ينحى بعيداً عن المتاهات القانونية والتغيرات المتميزة للتعريفات عن طريق النص على أفعال تعد بحد ذاتها أفعالاً إرهابية ، ومن يرتكبها ينطبق عليه وصف الإرهاب بغض النظر عن الدوافع لارتكاب مثل هذه الأفعال ، وفقاً لهذا الإتجاه فأن الإرهاب هو (القتل والاغتيال والتخريب والتدمير ونشر الإشاعات وتعطيل دور العبادة واحتجاز

الممتلكات وإفساد المحاكم وتخدير الصحافة ، كل هذه الأفعال عندما تشترك في تحقيق غرض معين يتضمن نشر الرعب) ومما يؤخذ على هذا الاتجاه تناوله الإرهاب ما يأتي:

أولاً. أن العمليات الإرهابية والابتكارات في تنفيذها أمر لا يمكن التنبؤ بها ، ما يجعل تحديد جميع الأفعال التي تشمل الأفعال الإرهابية في تعريف محدد أمر غاية في الصعوبة من الناحية العملية. ثانياً. أن الاتجاه المادي في تعريف الإرهاب يغفل أمراً مهماً وهو معيار التفقة بين الأفعال الإجرامية العادية والأعمال الإرهابية التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية.

ج. الاتجاه الثالث. ويرى النظر بموضوعية لتحديد مفهوم الإرهاب. فالحاجة إلى وجود مدخل لتعريف الإرهاب عن طريق إيجاد أسس معينة لمكانات التعريف مهمة للتواصل من خلالها إلى تحديد مفهوم للإرهاب ، وهذه المكونات تشمل :

أولاً. الرعب ، كونه نتيجة لأفعال إرهابية.

ثانياً. الضحايا المقصودين لذاتهم بأعتبارهم هدفاً للعمليات الإرهابية أو كوسيلة لإرهاب الآخرين وموجودين ضمن منطقة الهدف.

ثالثاً. أهداف أولية محددة توجه إليها الأفعال الإرهابية.

رابعاً. استخدام العنف بصوره المختلفة.

خامساً. أن يقصد الفعل الإرهابي تحقيق أهداف سياسية.

الاجتهادات الفقهية الأخرى

٤- ينظر بعض المفكرين على أن الإرهاب هو تفكير موضوعي ينبع من ذات فوضوية لأنه يخرج عن الأعراف المألوفة ويتخذ طريق القوة والعنف للسيطرة على أذهان الجماهير وجعلها ترزح تحت عامل الخوف من المجهول ، كما أن هذه الأفعال تأخذ طرفاً ثالثاً بعيداً عن النزاع ليمثل كبش الفداء في هذا الصراع (الضحية) ، وقال (إنجيلز) أن الإرهاب غير مجد لتغيير واقع معين ،

وإنما تغيير الواقع يجب أن يتم عبر العمل الفكري المنظم الشامل المستند إلى إيدولوجية واضحة، ويرى بعض الفقهاء أن الإهاب السياسي (هو الاستعمال المنسق للعنف أو التهديد بأستعماله من أجل تحقيق أهداف سياسية)

٥. ويرى واتسون الإرهاب « أنه أستراتيجية أو أسلوب يعتمد الاستعمال المنظم للعنف ، تحاول جماعة منظمة أو حزب لفت الأنتباه لأهدافها عن طريقه أو فرض التنازلات لأغراضها » (١٨) ويرى بريان كدوزبير أن الإرهاب (أستخدام العنف أو التهديد بأستخدامه لتحقيق الأهداف السياسية ، ومن الممكن إستخدام العنف كسلاح بيد الثائرين أو بيد خصومهم وفي الحالة الثانية يصبح إرهاباً مضاداً) .

ويفهم أن الباحثين الغربيون يمزجون في تعاريفهم بين النشاطات التي تبذلها الشعوب في البلدان المحتلة ضد كل ذلك وحصرت أثار الإرهاب على المجال السياسي فقط دون تأثير على البيئة الاجتماعية والأقتصادية ، و، الأرهاب فعل رمزي يسعى لإحداث إثارة وردود فعل كبيرة تتجاوز حجمها المحدود ، وكذلك الأرهاب عمل لا وطن له ولا يخضع للحدود الدولية ، ولأنه يقوم على مطاردة الخصوم في كل مكان على خريطة العالم. وفي رأينا أن المعالجة القانونية الصحيحة لظاهرة عالمية تؤثر على العالم ومستقبله ، ويجب أن تنطلق من قاعدة شاملة وعامة على الرغم من أية صعوبات في الطريق لتحديد مفهوم دقيق للإرهاب متفق عليه ، ويكون الأساس في أية تشريعات وتعاون مشترك لمكافحة الإرهاب وأثاره ، هذه المعالجة تشمل على ما يأتي:

أ.تجاوز التعاريف المنحازة التي تعبر عن وجهة نظر سياسية تحاول تثبيت موقفها عن طريق التبرير النظري ، والنظر إلى الموضوع بتجرد.

ب. أن الاتجاهات المنوه عنها لتحديد مفهوم الإرهاب مفهوم الإرهاب قاصرة عن استيعاب كامل لظاهرة الإرهاب لكونها تقتصر على الجانب المادي (الأفعال) أ، الجانب القانوني (الجرائم) أو الجانب الأخلاقي أو الجانب السياسي ، أو الجمع بين هذه الجوانب دون البعض الآخر.

ج. ليس بالنتيجة أن تكون الأهداف والغايات النهائية للإرهاب سياسية فنحن نعيش في عالم تتشابك فيه وسائل القمع والاسغلال واللا عدالة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادي ، وقد تكون الممارسات الاقتصادية وعولمة الثقافة والاقتصاد والتجارة عاملاً مهماً في تحفيز أعمالاً مضادة موجّهة لحماية الذات الثقافية والاقتصادية وغيرها ، ولا بد أن نشير هنا أيضاً أن الإضرار الشديدة بالبيئة يؤدي إلى حدوث تحولات شديدة في البيئة ينتج عنها مشاكل اجتماعية (كالتقص في الموارد المائية والطبيعة والتصحر) تؤدي إلى شحة الموارد والهجرة الداخلية والعبارة للحدود وازدياد حدة التنافس بين المجموعات على الموارد ، والبطالة والفقر واللامساواة ، وتعزيزها الممارسات غير الصحيحة للمؤسسات الوطنية ، والإهمال من قبل المؤسسات الدولية. وفي كل ذلك تكمن جذور جديدة للإرهاب مختلفة الأشكال ، فلا يمكن والحالة هذه أن نهمل كل العوامل الكامنة وراء نشوء الإرهاب والتركيز فقط على مظاهره. فلا يكفي للقضاء على المرض تناول الأدوية بعد استفحاله ، وإنما في الوقاية المبكرة منه.

د. لا تشمل هذه التعاريف على « أَرهاب الدولة » حيث أن الفعل الإرهابي الذي تشتمل عليه هذه التعاريف تنطبق على بعض ممارسات أنظمة الحكم كما في الكيان الصهيوني. ويستدعي ذلك أن تتوسع مفاهيم الإرهاب لتشمل إرهاب الدولة ضمن نطاق ولايتها الإقليمية وإرهاب الدولة في البيئة الدولية المقرون بإثارة الرعب والفرع وعدم الاستقرار في الدول الأخرى عن طريق استخدام القوة الفعلية أو التهديد بأستخدامها ، أو بواسطة أساليب الإرهاب غير المباشر وفي ظل الوضع الدولي الحالي والعلاقات الدولية السائدة فأن إرهاب الدولة في البيئة الدولية الذي تمارسه دول كبرى بالاستخدام المفرط للقوة العسكرية ، ويعتبر بحق أخطر أنواع الإرهاب لشمولية تأثيره في أعداد كبيرة من الناس وتهديد وجود واستقرار شعوب ودول بأكملها لشمولية تأثيره في أعداد كبيرة وتهديد وجود وأيتقرار شعوب وغالباً ما يؤدي إلى كوارث إنسانية تتعدى نتائجها وأثارها وامتداداتها الزمنية أفعال الإرهاب الفردية أو الجماعية المحدودة التي تستنكرها الدول الكبرى تحاول وضع تشريعات دولية ضدها.